

اربعاً: انعكاسات مبدأ المشروعية على أعمال الضبط الإداري كما عرفنا آنفاً أن الضبط الإداري كونه عصب السير الحسن للنظام العام والجد سبباً له داخل الدولة إلا عن طريق مبدأ المشروعية ضمن الأوضاع العادية. تترتب على كل مخالفة للإدارة لمبدأ المشروعية " بطلان التصرف الذي خالف به القانون، بحيث أن البطلان يكون من سلطة يمنحها القانون هذا الحق" كما تبرز أهمية التزام الإدارة بهذا المبدأ كون القرارات والتصرفات والعمال التي تقوم بها تتمتع بإبتهاء بقرينة السالمة أي أنها صحيحة ومشروعة وعلى من يدعي العكس إثبات ذلك أمام